

Distr.: General
25 July 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين

فيينا، ١١-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تهريب المهاجرين جواً وتيسيره بالاحتياط بالوثائق

تهريب المهاجرين جواً وتيسيره بالاحتياط بالوثائق

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

١- أعدت الأمانة ورقة المعلومات الأساسية هذه لتيسير مناقشات الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين في اجتماعه السادس. وتتضمن مجموعة من المسائل التي قد يود الفريق العامل تناولها في مداولاته، وتقدم معلومات أساسية عن موضوع تهريب المهاجرين جواً وتيسيره بالاحتياط بالوثائق (الاحتياط الوثائقي) واعتبارات السياسات العامة المتعلقة به، وتقدم لمحة عامة عن الأحكام الرئيسية المنصوص عليها في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأعمال الفريق العامل السابقة بشأن المسائل ذات الصلة. كما تورد مجموعة من المراجع والموارد والأدوات المحددة التي يمكن للدول أن تستخدمها لتطوير تدابير التصدي لتهريب المهاجرين.

ثانياً - مسائل للمناقشة

٢- لعل الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين يود مناقشة المسائل التالية في مداولاته بشأن موضوع تهريب المهاجرين جواً وتيسيره بالاحتياط بالوثائق:

(أ) ما هي الدروب والأساليب المستخدمة حالياً في تهريب المهاجرين جواً؟ وما هي الاتجاهات التي يمكن تمييزها في هذا الشأن؟



(ب) ما هي السمات المميزة للمهاجرين المهريين جواً؟ وما هي السمات المميزة للمجرمين المتورطين في تهريبهم؟

(ج) ما هو المدى المقدر لحجم مشكلة تهريب المهاجرين جواً؟ وكم يبلغ عدد المهاجرين المهريين الذين يُكشف أمرهم في المطارات في الأعوام الأخيرة؟ وكم يبلغ عدد الأشخاص الذين يُعتقد أنهم يعبرون الحدود الجوية دون الكشف عنهم؟ وما هي الأساليب المستخدمة لتقدير نطاق مشكلة تهريب المهاجرين جواً؟

(د) ما هي أشكال إساءة استعمال الوثائق (ولاسيما استعمال الوثائق الاحتيالية مثل الوثائق المزيفة والمزورة والوثائق الأصلية المتحصّل عليها أو المستخدمة بطريقة احتيالية) في سياق تهريب المهاجرين جواً؟

(هـ) ما هي الممارسات الجيدة الرامية إلى منع هذه الصور من إساءة استعمال الوثائق، ولا سيما فيما يتعلق بالاستخدام الاحتيالي للوثائق الأصلية والوثائق الأصلية المتحصّل عليها بطريق الاحتيال؟

(و) ما هي التدابير التي أُتخذت لتعزيز أمن المطارات والحد من تهريب المهاجرين عبر المطارات ومناطق العبور فيها؟

(ز) ما هي الممارسات الجيدة لمنع الفساد ومكافحته في سياق تهريب المهاجرين جواً؟

(ح) ما هي الممارسات الجيدة المستخدمة في التحقيق في عمليات تهريب المهاجرين جواً وملاحقة الجناة قضائياً، ولا سيما من ينظمون عمليات التهريب ويتربحون منها وضبط العائدات المتأتية من هذه الجريمة؟

(ط) ما هي أجهزة إنفاذ القانون المتخصصة في منع تهريب المهاجرين جواً ومكافحته؟

(ي) ما هي الأمثلة التي يمكن ذكرها للتحقيقات المشتركة في عمليات تهريب المهاجرين جواً؟ وما هي العوامل المحددة التي ساهمت في نجاح التحقيقات المشتركة؟

(ك) ما هي التحديات المحددة التي وجّهت في سياق التحقيق مع من ينظمون عمليات تهريب المهاجرين جواً ويتربحون منها وملاحقتهم قضائياً وإدانتهم؟

(ل) ما هي التدابير المتخذة لضمان حماية حقوق المهاجرين المهريين بما يتماشى مع مواثيق حقوق الإنسان الدولية وكذلك المعايير والالتزامات الإنسانية المتبعة بشأنهم وبشأن اللاجئين؟ وما هي التدابير المعمول بها لضمان الامتثال لمبدأ عدم الإعادة القسرية؟

ثالثاً - لمحة عامة عن المسائل المطروحة وإرشادات بشأن كيفية معالجتها

ألف - تهريب المهاجرين جواً وتيسيره بالاحتيال بالوثائق

٣- يشير تهريب المهاجرين جواً إلى وسيلة نقل محددة، تشمل عادةً شركات الطيران التجارية، وتُستخدم لتهريب المهاجرين إلى مكان قريب من بلد المقصد أو مباشرةً إليه. ويؤدي استخدام

الوثائق الاحتياطية والفساد دوراً مهماً في تهريب المهاجرين جواً، لأن الإجراءات الرسمية المرتبطة بالسفر الجوي تستلزم من المسافر حيازة وثائق سفر وهوية عندما يمر بمكاتب تسجيل الوصول ومراقبة الهجرة في البلد الذي يغادره والبلد الذي يقصده على حد سواء.

٤- والبيانات العالمية بشأن تهريب المهاجرين جواً، وكذلك تهريب المهاجرين بصورة عامة، محدودة. والمعلومات المتاحة متفاوتة وأحياناً ما تكون قديمة لا تواكب التغيرات السريعة نسبياً في الدروب المستخدمة لتهريب المهاجرين جواً. وينبغي تفادي وضع توصيفات عامة لتهريب المهاجرين جواً، لأنه ينطوي على خطر الإفراط في تبسيط تعقيدات المشكلة وتنوعاتها. غير أن الأقسام التالية تصف بعض السمات الرئيسية لعمليات تهريب المهاجرين جواً المستمدة من المعلومات الواردة في المصدرين التاليين:

(أ) الدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين التي نشرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٨ بالإنكليزية تحت عنوان *Global Study on Smuggling of Migrants 2018*

(ب) *Migrant Smuggling in Asia and the Pacific: Current Trends and Related Challenges* (تهريب المهاجرين في آسيا والمحيط الهادئ: الاتجاهات الحالية والتحديات ذات الصلة)، منشور بحثي صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نُشر لأول مرة في عام ٢٠١٥، مع مجلد تكميلي صادر في عام ٢٠١٨.

١- العوامل التي تؤثر على أساليب التهريب ودروبه

٥- تشكل عدم القدرة على الوصول إلى القنوات القانونية للهجرة عاملاً رئيسياً يغذي جميع عمليات تهريب المهاجرين. ويتوقف اختيار الوسائل والدروب المستخدمة في عمليات تهريب المهاجرين المحددة على عوامل متنوعة. ومن العوامل الرئيسية في هذا الشأن الموقع الجغرافي ومسافة الرحلة ومدى توافر وسائل النقل العام والخاص وصرامة مراقبة الحدود ومتطلبات الحصول على تأشيرات الدخول وسياسات الهجرة في بلدان العبور وبلدان المقصد، وهي تؤثر أيضاً على عوامل أخرى، مثل الحاجة إلى اللجوء إلى الوثائق الاحتياطية و/أو الفساد. ولا تقل عن ذلك أهمية قدرة المهربين على الحصول على المعلومات المفيدة لعملياتهم واستخدامها، فضلاً عن صلاتهم عبر البلدان مع المهربين الآخرين والشبكات الأخرى. كما أن ليس حصول المهاجرين على المعارف وإمكانية الاتصال بالشبكات دوراً هاماً، شأنهما في ذلك شأن الروابط التاريخية والثقافية بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وتدفعات الهجرة الثابتة ووجود مهاجرين سابقين من الأقارب والأصدقاء وجاليات المغتربين. ويتعين على المهاجرين أيضاً أن يكونوا قادرين على تحمل تكلفة عمليات التهريب اللازمة، كما أن قدرتهم الشرائية هي عامل رئيسي آخر يحدد الدروب والأساليب التي سيتبعها المهربون.

٦- ويُعتبر التهريب جواً بصفة عامة وسيلة سفر أكثر أماناً تتيح ارتفاع فرص النجاح وانخفاض خطر الانكشاف. ومع ذلك، فهو غالباً أكثر تكلفة من أساليب التهريب الأخرى. والتكاليف المرتبطة بتدبير الوثائق الاحتياطية واحتيازها وتكاليف تذاكر الطيران والطلب على أساليب تهريب سريعة وفعالة كلها أمور تفسر ارتفاع أجور المهربين لقاء التهريب جواً. غير أن تهريب المهاجرين جواً ليس دائماً خياراً متاحاً، حتى بالنسبة إلى أولئك القادرين على تحمل كلفته،

إذ يتعين عليهم في أحيان كثيرة تلقي تدريب مكثف وتعليمات بشأن كيفية تقديم أنفسهم والتصرف حيال المواقف المتوقعة. وبناء على ذلك، لا بدّ لهم من تلبية شروط معينة، كثيراً ما لا تستوفيها مثلاً الأسر التي لديها أطفال.

٢- الدروب

٧- حدّدت الدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين ٢٠١٨ (الدراسة العالمية) الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) ٣٠ درباً رئيسياً للتهريب. وتظهر الدراسة العالمية، من خلال تحليل الاتجاهات السائدة عبر هذه الدروب، تقلب دروب التهريب واستقرار مراكز التهريب. وغالباً ما يتكيف المهربون بسرعة مع التغييرات، إذا كانت هذه التغييرات تقوض نموذج أعمالهم التجارية أو تعرضه للخطر.

٨- وتبين الدراسة العالمية أن العديد من دروب التهريب تشمل أكثر من وسيلة نقل واحدة. وكثيراً ما يُهرَّب المهاجر باستخدام دربين أو أكثر من الدروب البرية والبحرية والجوية. وكثيراً ما تنطوي الدروب التي تربط المناطق البعيدة جغرافياً، مثل جنوب آسيا وأوروبا، على رحلة جوية واحدة على الأقل. ثم قد تستمر الرحلة براً و/أو بحراً للوصول إلى مقصد المهاجر النهائي. وأفيد باستخدام وثائق احتيالية في كل الدروب التي تم عبرها توثيق عمليات تهريب المهاجرين جواً. ومع ذلك، يمكن الاضطلاع أيضاً ببعض رحلات السفر المطلوبة على نحو نظامي.

٩- ويمكن أن تكون دروب التهريب، وخاصة في حالة النقل الجوي، معقدة ومتشابكة. وعلى سبيل المثال، تتضمن الدراسة العالمية وصف درب واحد، سلكه مواطنون من سري لانكا هربوا من الهند إلى كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة في المرحلة الأولى من رحلتهم. ومن هناك واصلوا الرحلة عبر إسطنبول، تركيا، وهلسنكي إلى باريس، حيث حصلوا على جوازات سفر بريطانية احتيالية، ثم نُقلوا إلى بلجيكا حيث استقلوا طائرة متجهة إلى كندا.

١٠- وورد ما يفيد باستخدام دروب جوية مباشرة من بلدان في غرب أفريقيا إلى بلدان المقصد في أوروبا. ونظمت شبكات تهريب رحلات تكفلت فيها بإهاء جميع الإجراءات الرسمية، بما في ذلك تدبير وثائق السفر والتأشيرات وتذاكر الطيران. وداخل أفريقيا، استخدمت دروب جوية للتهريب من القرن الأفريقي إلى جنوب أفريقيا. وفي دراسة استقصائية عن قرابة ٤٠٠ مهاجر سافروا على طول هذا الدرب، أفيد ببلوغ نسبة السفر بالطائرات ١٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، وثق تهريب المهاجرين جواً من جنوب آسيا عبر مطارات أفريقية مختلفة إلى أوروبا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية.

١١- وورد ما يفيد باستخدام مطارات في أمريكا اللاتينية في عمليات تهريب المهاجرين من الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا. ويهدف المهاجرون إلى البقاء في أمريكا الجنوبية أو الانضمام إلى موجات التدفق باتجاه الشمال للوصول إلى الولايات المتحدة أو كندا. وأفيد أيضاً باستخدام الدروب الجوية في إطار حركات الهجرة غير النظامية بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد داخل القارة الأمريكية. ويمكن تمييز دربين شاسعين سائدين، الأول درب شمالي واضح نسبياً يربط التدفقات الوافدة من أماكن كثيرة في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، ويمر عبر أمريكا الوسطى، إلى المكسيك وأخيراً إلى الولايات

المتحدة. والثاني درب جنوبي يتجه إلى أمريكا الجنوبية ويسير داخلها. ويسافر المهاجرون على طول هذين الدريين براً وجواً في أغلب الأحيان، وبحراً بدرجة أقل.

١٢- وتتجه دروب المغادرة من بلدان جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا في نهاية المطاف إلى أوروبا وبلدان الخليج وأستراليا وأمريكا الشمالية. وبالإضافة إلى استخدام الدروب البرية والبحرية، وثق تهريب المهاجرين جواً من بلدان في جنوب غرب آسيا إلى مقاصد في أوروبا، إما مباشرة من بلدان المنشأ أو عبر مطارات رئيسية في أوروبا أو أفريقيا أو الشرق الأوسط أو أجزاء أخرى في آسيا.

١٣- وفيما يتعلق بجنوب آسيا، يبدو أن معظم عمليات تهريب المهاجرين إلى أوروبا تجري عن طريق الجو أو بمزيج من عمليات التهريب الجوي والبري. وتشمل الدروب الجوية الأخرى من جنوب آسيا رحلات جوية إلى مدن في غرب أفريقيا أو شمال أفريقيا، ثم التهريب بحراً على طول الدروب الغربية أو الوسطى للبحر المتوسط إلى أوروبا. ويُهْرَبُ بعض المهاجرين من جنوب آسيا عبر آسيا الوسطى إلى أوروبا الشرقية ثم إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. وكثيراً ما تجمع هذه الدروب بين السفر الجوي والبري.

١٤- وعلى غرار ذلك، وثق تهريب المهاجرين جواً من بلدان في جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا إلى أمريكا الشمالية، ولا سيما الولايات المتحدة وكذلك كندا. وتستخدم بلدان في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى في بعض الأحيان كمواقع عبور؛ وكثيراً ما تستخدم في تهريب هؤلاء المهاجرين إلى الولايات المتحدة وكندا وثائق احتيالية.

١٥- وشكلت أستراليا مقصداً مهماً للمهاجرين واللاجئين غير النظاميين من جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا. ويبين التحليل أن الرحلة عادةً ما تنطوي على التهريب جواً من جنوب غرب آسيا إلى جنوب شرق آسيا، وأحياناً عبر بلدان الخليج، والتهريب براً وبحراً إلى جنوب إندونيسيا، حيث يستقل المهاجرون واللاجئون السفن المتجهة إلى أستراليا أو أقاليمها البحرية الخارجية. ويبدو أن استعمال الوثائق الاحتيالية شائع على امتداد هذه الدروب.

١٦- وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا هما من مناطق المنشأ للمهاجرين المهريين إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. وفيما يتعلق بالتهريب جواً من شرق آسيا وجنوب شرق آسيا إلى أمريكا الشمالية، يبدو أن أساليب التهريب تختلف باختلاف الجنسيات. ويصل بعض المهاجرين بوثائق أصلية ثم يمكثون بعد انتهاء مدة التأشيرة التي حصلوا عليها، ربما بمساعدة أحد المهريين. ويدفع بعض المهاجرين من شرق آسيا وجنوب شرق آسيا أموالاً للمهريين بغية ترتيب زواج مزيف مع مواطنين من كندا أو الولايات المتحدة لدخول هذين البلدين. وقد يُهْرَبُ مهاجرون آخرون جواً مباشرةً إلى الولايات المتحدة أو عبر بلد مجاور. وفي بعض الأحيان يُهْرَبُ المهاجرون أولاً عن طريق الجو إلى بلد من بلدان الخليج أو إلى أوروبا، ثم إلى أمريكا الجنوبية أو أمريكا الوسطى. أو قد يطيرون مباشرةً إلى أمريكا الجنوبية ثم يتجهون شمالاً صوب الولايات المتحدة عن طريق البر.

١٧- ويشمل التهريب من شرق آسيا وجنوب شرق آسيا إلى أوروبا مجموعة متنوعة من الدروب والأساليب المختلفة، أشيعها أن يطير المهاجرون إلى أقرب مكان ممكن من مقصدهم المنشود ويُهْرَبُونَ براً في المسافة المتبقية. ويُستَرشد في اختيار مطار العبور باعتبارات تتعلق

بالتكاليف ومتطلبات التأشيرة لهؤلاء المهاجرين. وفي السنوات الأخيرة، كان الكثير من المهاجرين يسافرون إلى مدن رئيسية في أوروبا الشرقية بوثائق سفر احتيالية. ثم ينقلهم المهربون براً إلى وجهاتهم المنشودة، وذلك عبر درب الحدود الشرقية الأوروبية في كثير من الأحيان. وقد يزود المهربون المهاجرين بوثائق مزورة أو مزيفة أو وثائق أصلية صدرت بهويات مزيفة، في بلدان المنشأ أو أثناء السفر. ويستخدم المهربون أحياناً تقنيات متطورة؛ ويمكن تقديم المهاجرين المهربين على أنهم طلاب يسعون إلى الدراسة في أوروبا ويسافرون وبحوزتهم الشهادات الأكاديمية وشهادات الكفاءة اللغوية ووثائق التسجيل في الجامعات التي قد تكون مزورة.

٣- دور المطارات

١٨- تفيد الدراسة العالمية بأن تهريب المهاجرين جواً إلى أوروبا أقل شيوعاً ولكن من المرجح أن يصبح أكثر جاذبية في المستقبل بسبب تشديد الرقابة على طول الدروب البرية والبحرية. ويهرب المهاجرون إلى مجموعة من المطارات الرئيسية في أوروبا، وكثيراً ما تُستخدم وثائق احتيالية في تلك العمليات. وفي الاتحاد الأوروبي، تُكتشف معظم الوثائق الاحتيالية عبر الدروب الجوية. ومطارات العبور الدولية الكبيرة معرضة للخطر بشكل خاص، ولكن يمكن استهداف المطارات الأصغر من حيث الحجم وعدد الموظفين، الذين كثيراً ما لا يكونون مدربين تدريباً كافياً على مراقبة الوثائق.

١٩- وتعتمد التغييرات في الاتجاهات المتعلقة باختيار واستخدام مطارات المغادرة ومطارات الوصول على مجموعة متنوعة من العوامل، من قبيل متطلبات التأشيرة أو القرب من مقصد المهاجر المنشود. وإذا قدر المهربون أن خطر الاكتشاف متدن، استخدموا رحلات جوية مباشرة إلى بلدان المقصد من مطارات بلدان المغادرة. وفي هذه الحالة، عادةً ما يعتمد المهربون على وثائق سفر مزورة أو متحصّل عليها بطريقة احتيالية و/أو على موظفين فاسدين في مكان المنشأ و/أو المقصد.

٢٠- ومع ذلك، يبدو أن استخدام ما يسمى بـ"مطارات التغيير أو الملاءمة" باعتبارها مطارات عبور من أجل بلوغ المقاصد النهائية أكثر انتشاراً من استعمال الرحلات الجوية المباشرة. ويختار المهربون مطارات العبور حسب المقصد النهائي وجنسية المهاجر. ثم يدبر المهربون للمهاجرين أمر السفر إلى مطار العبور، ومنه إلى المقصد النهائي. وقد يتم السفر إلى أول نقطة عبور على نحو نظامي، وقد لا تصبح عملية الهجرة غير نظامية إلا في المرحلة الثانية. وفي هذه الخطوة، تُستخدم وثائق سفر صحيحة في المرحلة الأولى من الرحلة، بينما تُستخدم تأشيرة مزورة أو متحصّل عليها بطريقة احتيالية في المرحلة الثانية، على أمل أن تكون إجراءات الأمن أقل صرامة لأن الرحلة تصل من مصدر موثوق به. وقد يُطلب من المهاجر أن يفوت عمداً الرحلة الجوية إلى المقصد المعلن. وفي مطار العبور، يلتقي المهاجر بعد ذلك بعضو في شبكة التهريب يسلمه الوثائق المزورة أو المتحصّل عليها بطريقة احتيالية، وتذكرة طيران جديدة وبطاقة الصعود إلى الطائرة للسفر إلى المقصد المنشود.

٢١- وفي الاتحاد الأوروبي، تُستخدم مطارات العبور لتهريب المهاجرين جواً أكثر من استخدام الرحلات الجوية المباشرة. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، كان ما يقرب من ٧٠ في المائة من جميع حالات اكتشاف استخدام وثائق دخول احتيالية مع مواطنين أفرقة في المطارات الأوروبية يتعلق برحلات قادمة من مطارات العبور. كما أن معظم رعايا البلدان الآسيوية، الذين

قبض عليهم حاملين جوازات سفر مزيفة في مطارات الاتحاد الأوروبي، كانوا، بالمثل، قادمين من مطارات دولية في أفريقيا أو الشرق الأوسط. ويُفضل المهربون رحلات العبور هذه على الرحلات المباشرة لأنهم يأملون في أن تكون إجراءات المراقبة أكثر تساهلاً مع الركاب القادمين من هذه البلدان الثالثة.

٤ - بيانات كمية عن تهريب المهاجرين جواً

٢٢ - إن تهريب المهاجرين سري بطبيعته. وفي سياق تهريب المهاجرين، لا تُستخدم الدروب الجوية دائماً على نحو غير نظامي. ويمكن استخدامها لإحضار المهاجر إلى أقرب مكان ممكن من بلد المقصد المنشود الذي يمكن الوصول إليه بعد ذلك بالعبور غير النظامي براً أو بحراً أو مرة أخرى عبر الحدود الجوية. ومن ثم، ما زالت المعلومات المتعلقة بعدد المهاجرين المهربين وعدد من يستخدم منهم الدروب الجوية مبعثرة وسيتبقى غير مكتملة ما لم تتم عمليات تبادل المعلومات وجمعها بصورة منهجية، استناداً إلى مؤشرات وتعريف متفق عليها على نحو مشترك.

٢٣ - ومن الواقعي افتراض أن معظم المهاجرين، الذين اكتشفوا وهم يستخدمون وثائق احتيالية في المطارات، قد هربوا بالفعل وأن الكثير من المهاجرين الآخرين، الذين هربوا جواً، لم يُكتشف أمرهم. وفي ظل هذه الخلفية، تقدم الأرقام التالية بعض المؤشرات عن نطاق تهريب المهاجرين جواً.

٢٤ - ولقد أفادت الدراسة العالمية بأن عدد عمليات الاكتشاف الرسمية للمهاجرين، الذين هربوا جواً إلى الاتحاد الأوروبي باستخدام وثائق سفر مزورة، قد تراوح على مدار السنوات القليلة الماضية بين ٣ ٥٠٠ مهاجر و ٧ ٠٠٠ مهاجر في العام، مع اتجاه تراجع منذ عام ٢٠١٣. وكانت جوازات السفر أشيع أنواع الوثائق الاحتياطية التي اكتُشفت (في جميع الدروب الجوية والبرية والبحرية)، وتليها التأشيرات وبطاقات الهوية وتصاريح الإقامة. ويبدو أن نوع الوثيقة يختلف حسب بلد الإصدار وأنه يتغير من عام إلى عام. وفي عام ٢٠١٦، اكتُشف حوالي ٤ ٤٠٠ شخص يحملون وثائق سفر مزورة في مطارات في الاتحاد الأوروبي. وفي العام نفسه، اكتُشفت مراراً وثائق احتياطية في صورة جوازات سفر فرنسية وبطاقات هوية وتصاريح إقامة إسبانية وإيطالية وتأشيرات بولندية. وخلال السنة المالية ٢٠١٦، سجلت الولايات المتحدة ٥٥ ٠٠٠ حالة دخول غير نظامي لمواطنين من بلدان في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط عند حدودها الجنوبية، مما يشير إلى أن استخدام مزيج من الدروب الجوية والبرية للوصول إلى أمريكا الشمالية هو تكتيك ثابت للتهريب.

٥ - إساءة استعمال الوثائق

٢٥ - يمكن أن تتضمن إساءة استعمال الوثائق في سياق تهريب المهاجرين أساليب مختلفة تشمل استخدام الوثائق الاحتياطية مثل الوثائق المزيفة أو المزورة والوثائق الأصلية المستخدمة أو المتحصّل عليها بطريقة احتياطية. وفي سياق تهريب المهاجرين جواً، تؤدي إساءة استعمال الوثائق دوراً رئيسياً لأن المهاجرين الذين يعبرون المطارات سوف تفحص أوراقهم بالضرورة. ومن ثم، عادة ما يستلزم التهريب جواً منظّمة تهريب قادرة على تزويد المهاجرين بوثائق سفر للمرور عبر نقاط مراقبة الحدود و/أو رشوة الموظفين للسماح لهم بالدخول.

٢٦- والوثائق المزيفة هي وثائق صُورَية تقلد الوثائق الأصلية. وتزيف الوثائق بعدد من الأساليب. ويبدو من الحالات المكتشفة أن استعمال الوثائق المزيفة تماماً بات نادراً.

٢٧- والوثائق المزورة هي وثائق أصلية خضعت للتغيير أو جرى العبث بها بطريقة احتيالية. وكثيراً ما تكون الركيزة ومعظم الأجزاء المطبوعة وسائر السمات الأمنية صحيحة، وتُبدل محاولات لتعديل عناصر شخصية محددة فقط مثل الصور الفوتوغرافية أو التواريخ أو الأسماء. وقد يشمل العبث بالوثائق شطب معلومات أو إضافتها، مثل تبديل صفحة البيانات الشخصية برمتها أو وضع أختام تأشيرة مزيفة أو أختام دخول وخروج مزورة في جوازات سفر أصلية. وجوازات السفر، التي تحتوي على صفحات بيانات شخصية مزيفة، هي من الأشكال الغالية جداً للوثائق المزورة، التي يستخدمها مهربو المهاجرين، وكثيراً ما تكلف عدة آلاف من الدولارات. وأكثر جوازات السفر المطلوبة هي جوازات السفر من البلدان المعفية من تأشيرات الدخول إلى دول أخرى، ومن ثم، باتت هي الأعلى، وخاصةً عندما تكون من بلد فيه جالية كبيرة من الأشخاص الذين ينتمون إلى نفس الأصل العرقي للأشخاص المراد تهريبهم. ويواجه استخدام وثائق السفر المزورة صعوبات متزايدة بسبب استعمال جوازات السفر الإلكترونية القابلة للقراءة آلياً والسمات الأمنية المتطورة. ومع أن تزوير التأشيرات أصبح أيضاً أكثر صعوبة، فإن تزويرها كثيراً ما يكون أسهل من تزوير جوازات السفر؛ وبناءً على ذلك، من المحتمل أن يبقى تزوير التأشيرات وسيلة مستخدمة. وعلى الرغم من أن وثائق السفر المزورة عادةً ما تستخدم بنجاح في نقاط المغادرة، فإن استخدام هذه الوثائق للمرور عبر نقاط مراقبة الحدود في بلدان المقصد أصعب.

٢٨- وكثيراً ما يعمل المزيون كمقاولين مستقلين ويتعاملون مع أي شخص يدفع ثمن الوثائق المزورة، بدلاً من العمل في إطار عصابة تهريب. وفي بعض الحالات، لا يشتري المهربون الوثائق المزورة بشكل كامل؛ بل يدفعون أجرة لاستخدامها، ثم تُعاد الوثائق لكي تُستعمل مرة أخرى. ويمكن استعمال الوثائق المزورة والوثائق المتحصّل عليها بطريقة احتيالية مرات عدة بعد إعادتها إلى بلد المنشأ. وعلى سبيل المثال، يمكن استعمال التأشيرة نفسها باستمرار خلال فترة صلاحيتها. وكانت هناك أيضاً حالات استخدم فيها جواز السفر نفسه مرات عدة لتهريب أشخاص مختلفين. وتزداد نوعية التزوير تحسناً كما يزداد استخدام الوثائق الأصلية.

٢٩- والوثائق الأصلية المستخدمة بطريقة احتيالية هي وثائق لم تُحوّر ولكن يستخدمها شخص آخر غير صاحبها الحقيقي. وفي هذه الحالات، يكون حامل جواز السفر محتالاً يشبه الشخص الظاهر في صورة جواز السفر ويتحل هويته. ويجري الحصول على جوازات سفر الأشخاص المشاهين من خلال السرقة أو بيعها أصحابها أو إجرونها. ومقارنةً بجوازات السفر المزورة، ينعكس ميزان المخاطر عادةً في حالة استخدام جوازات سفر الأشخاص المشاهين، حيث يكون اكتشاف أمر حاملها المزيف أسهل على الأرجح عند نقاط المغادرة منه عند نقاط الوصول في كثير من الحالات. ومن الأساليب الشائعة المبلغ عنها أن يسافر المهاجر المهرب من نقطة المغادرة بجواز سفره الأصلي إلى بلد عبور يمكنه الحصول على تأشيرة أصلية للدخول إليه. وفي بلد العبور، يتحول المهاجر المهرب إلى محتال يستخدم جواز سفر شخص يشبهه ويتابع سفره إلى بلد المقصد المنشود.

٣٠- وأحياناً يتزاح استخدام جوازات سفر الأشباه مع أسلوب تبديل جوازات السفر وبطاقة الصعود إلى الطائرة في المطارات. وتشمل عملية تبديل جواز السفر وبطاقة الصعود إلى الطائرة شخصين على الأقل: المهاجر المهرب والميسر. وبعدها ينتهي الشخصان من إجراءات تسجيل الوصول ومراقبة المحجرة، يلتقيان في منطقة عامة في المطار أو يتقابلان في منطقة العبور فيه عندما يكونان فعلاً مسافرين عابرين. وعند تلك النقطة، يتسلم المهاجر بطاقة الصعود إلى الطائرة ووثائق السفر الخاصة بالميسر. وحتى مع إجراء فحص ثانٍ لجواز سفر عند بوابة الطائرة، فإن استعمال وثيقة مزورة أو انتحال صفة مسافر آخر هما عادة من الأساليب الناجحة لتضليل موظفي شركات الطيران لأنهم قد يفتقرون إلى الوقت والتدريب لاكتشاف الاحتيال.

٣١- وهناك الكثير من المنهجيات المستخدمة للحصول على وثائق أصلية بطريقة احتيالية من خلال تضليل السلطة المصدرة أو باستخدام الرشوة. وتتضمن الأمثلة على ذلك استصدار جواز سفر على أساس شهادة ميلاد صورية أو استخدام أوراق أشخاص مشاهير عند تقديم طلب تجديد جواز السفر.

٣٢- وفي سياق تهريب المهاجرين جواً، كثيراً ما تستخدم التأشيرات المتحصّل عليها بطريقة احتيالية. وعادة ما يشار إلى أسلوب التهريب الذي يعتمد أساساً على التأشيرات باسم "التهريب بالتأشيرة". وفي هذه الحالة، يساعد المهرب المهاجر على الحصول على تأشيرة أصلية بأسلوب احتيالي، حيث تُطلب التأشيرة لأسباب غير حقيقية. ويمكن للمهاجرين الذين حصلوا على تأشيرة صحيحة- على سبيل المثال، لرحلة عمل أو الترفيه، أو لأغراض تعليمية- أن يمروا عبر نقاط مراقبة الحدود بسهولة نسبية. ويستلزم التهريب بالتأشيرة التخطيط جيداً قبل تاريخ السفر الفعلي بوقت كافٍ وقد يتطلب استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب، مثل إنشاء شركات وهمية أو فروع وهمية لشركات في بلدان المقصد، أو ترتيب مؤتمرات صورية أو فرق رقص وهمية، أو إنشاء حسابات مصرفية وهمية للتدليل على توافر الإمكانيات المالية المطلوبة للحصول على تأشيرة صحيحة. وقد تكون طلبات الحصول على التأشيرة مدعومة بوثائق مزيفة أو مزورة بما في ذلك تذاكر الطيران أو تصاريح الصعود إلى الطائرة أو تصاريح الإقامة أو شهادات الميلاد أو إقرارات الكفالة أو الوثائق الأخرى. وبالإمكان أيضاً الحصول على التأشيرات بواسطة وكيل. وعلى سبيل المثال، قد تقدم وكالة السفر طلباً للحصول على تأشيرة نيابة عن من يطلبها وقد تتم كل إجراءات الحصول على التأشيرة. ويمكن أن تعتمد السلطات القنصلية على المعلومات المقدمة فحسب في استمارة طلب التأشيرة. وبدون إجراء مقابلة للتحقق من المعلومات في السفارة أو القنصلية، يصعب اكتشاف الطلبات الاحتيالية.

٣٣- وكثيراً ما تترافق عمليات إساءة استعمال الوثائق مع برنامج تدريب شامل، بمعنى أن مهربي المهاجرين يزودون المهاجرين بقصص مختلفة مفصلة يتسترون بها، ويدربونهم على كيفية التصرف في مواقف معينة. وعادةً ما تكون الأسعار المفروضة لعمليات تهريب المهاجرين، التي تنطوي على استخدام وثائق مزورة عالية الجودة أو وثائق تحمل صور أشخاص مشاهير أو تأشيرات استصدرت على أسس احتيالية، مرتفعة جداً، إذ تتراوح بين ١٠ ٠٠٠ دولار و ٣٠ ٠٠٠ دولار أو أكثر.

٣٤- ويعتمد تحديد أسلوب إساءة استعمال الوثائق أثناء عملية التهريب في النهاية على مجموعة متنوعة من العوامل، منها إمكانيات المهاجر المالية ودوافعه. وكثيراً ما تستعمل الوثائق الاحتيالية

للوصول إلى أقرب مكان ممكن من بلد المقصد، ثم متابعة السفر إليه وعبور الحدود النهائي سراً. وقد يلجأ طالب اللجوء إلى مهرب مهاجرين ليدبر له وسيلة جيدة بما يكفي لبلوغ بلد المقصد. وبما أنه سيتقدم بطلب للحصول على اللجوء، فقد لا يحتاج طالب اللجوء إلى وثيقة عالية الجودة تسمح له بالمرور دون الكشف عنه من نقاط مراقبة الهجرة في بلد المقصد، في حين أن المهاجرين الذين لا يريدون التقدم بطلب لجوء يعمدون عوضاً عن ذلك إلى طريقة تسمح لهم بالمرور من نقاط مراقبة الحدود دون الكشف عنهم.

٦- الفساد

٣٥- حسبما ذكر سابقاً، يؤدي الفساد دوراً مهماً في تهريب المهاجرين بشكل عام، وفي تهريب المهاجرين جواً على الأخص. وتشير الدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين إلى أن شبكات تهريب كثيرة ضالعة في فساد منهجي على معظم المستويات، بدءاً من الفساد الصغير عند نقاط مراقبة الحدود إلى الفساد الكبير على المستويات الحكومية العليا. وقد أبلغ عن ممارسات فاسدة مرتبطة بتهريب المهاجرين على طول جميع الدروب المحددة تقريباً. وتَحْصُلُ بعض أشكال تهريب المهاجرين بإشراك موظفين محليين لضمان المرور الآمن والإفلات من العقاب. ففي المطارات، قد تدفع أموال لموظفي الهجرة أو موظفي شركات الطيران كي لا يدققوا في وثائق السفر.

٣٦- وعلى المستويات الأعلى، قد يُشرك المهربون مسؤولي إصدار التأشيرات ومديري شؤون الهجرة الفاسدين في عملياتهم. غير أن الفساد قد يمارس بصورة أكثر تواتراً لاستصدار وثائق أصلية دون استيفاء الشروط القانونية أو على أسس احتيالية. وقد يحصل المهربون مثلاً على شهادة ميلاد مزورة، يمكن استخدامها بعد ذلك لاستخراج جواز سفر "أصلي". ويمكن أيضاً تسهيل ممارسات الفساد باستخدام الابتزاز أو التخويف. وقد ورد ما يفيد بتعرض بعض الأشخاص للتهديد بالقتل لأنهم رفضوا في البداية المشاركة في أعمال فاسدة.

٧- البنى التنظيمية

٣٧- لا يوجد أي مهرب نموذجي أو عملية تهريب نموذجية. فقد ينظم مهربو المهاجرين رحلات طويلة ومعقدة ويشرفون عليها، أو يساعدون على اجتياز معبر حدودي واحد بالقرب من مكان إقامتهم، أو أي شيء بين هذين الحدين. وعلاوة على ذلك، قد يمارس المهربون أدوارهم في بداية رحلة الهجرة أو في منتصفها أو في نهايتها. ويقدم المهربون أحياناً مجموعة من الخدمات، ويختار بعض الزبائن خدمات شاملة ويختار زبائن آخرون جزءاً محدوداً ييسر رحلتهم. ومع ذلك، ومن أجل تحسين فهم السياق التنظيمي الذي يحدث فيه تهريب المهاجرين جواً أو نوع الهياكل التنظيمية التي قد تنشأ، قد يكون التصنيف المثالي التالي مفيداً في التمييز بين تقديم خدمات مؤقتة لتهريب المهاجرين وعمليات تهريب المهاجرين المنظمة مسبقاً. وفي الواقع، كثيراً ما تتداخل هذه الأنواع وتكون جزءاً من رحلة المهاجر الواحدة.

٣٨- وكثيراً ما يرتبط توفير خدمات التهريب المؤقتة بعمليات الهجرة غير النظامية، التي ينظم المهاجرون فيها رحلتهم بأنفسهم مع الاستعانة بالمهربين المحليين بين الحين والحين. ولا تُنظَّم عملية

التهريب مسبقاً. ويسافر المهاجرون إلى حد كبير بمفردهم، وبطريقة قانونية في معظم الأحيان وبوسائل النقل العام، ولكن يلتصقون في مرحلة معينة من رحلتهم المساعدة من المهريين. ويقدم هؤلاء المهربون خدمات محدودة النطاق وعادةً ما يعملون بشكل فردي وحسب ظروف كل حالة. وعادةً ما لا تكون أرباح هؤلاء المهريين الصغار كبيرة. ولا تشمل هذه الخدمات عادةً تهريب المهاجرين جواً.

٣٩- والأرجح أن يحدث تهريب المهاجرين جواً في إطار عمليات تهريب المهاجرين المنظمة مسبقاً. وفي هذا السياق، لا يتعين على المهاجرين أنفسهم إجراء مفاوضات مع المهريين المحليين أثناء رحلتهم. وبدلاً من ذلك، تقوم طائفة متفاعلة بشدة من المهريين المستقلين أو عصابات التهريب المستقلة بتنظيم مختلف مراحل عملية تهريب المهاجرين والتفاوض مع مقدمي الخدمات المحليين ودفع أجورهم. وغالباً ما يكون مقدمو الخدمات المحليون من رعايا بلدان العبور أو المقيمين فيه، بينما يكون المنسقون الميدانيون والمهاجرون المهربون عادةً من نفس الخلفية العرقية. وفي هذه العملية، التي تتضمن سلسلة من المنسقين أو الوسطاء، من غير المحتمل وجود عقل مدبر واحد يتحكم في العملية برمتها من بلد المنشأ إلى بلد المقصد. ولا يكون مقدمو الخدمات والمنسقون المحليون عادةً جزءاً من منظمة واحدة، بل أطرافاً في شبكة مرنة غير رسمية تعمل على أساس مبادئ السوق - ولا سيما الثقة والسمعة - بدافع الربح. ويؤدي المهربون، الذين يقومون بمهام الوساطة والتنسيق، أدواراً رئيسية في هذا النظام إذ يمكنهم الحفاظ على علاقات عمل مع هذه الجهات المختلفة الضالعة في التهريب.

٤٠- ويمكن أيضاً أن تشمل أنشطة تهريب المهاجرين المنظمة مسبقاً أنشطة إجرامية كبيرة مهيكلية هرمياً ومنظمة جيداً وذات صلات عبر وطنية وقدرة على تنظيم عمليات تهريب متطورة قد تتضمن استعمال وثائق سفر مزورة أو متحصل عليها بطريقة احتيالية. وكثيراً ما تسوق هذه العمليات باعتبارها رحلات متكاملة تتطلب من المهاجر السفر مسافات طويلة واستخدام وسائل نقل متعددة.

٨- أجور المهريين وأرباحهم

٤١- تأتي أرباح المهريين من الأجر التي يطلبونها من المهاجرين مقابل خدماتهم. وتحدد أجرة العملية إلى حد كبير تبعاً لطول الرحلة وعدد المعابر الحدودية، وصعوبة المعابر الحدودية، والظروف الجغرافية، ووسائل النقل، وأمان طرائق التهريب، واستخدام الوثائق الاحتياطية، ومخاطر الكشف، والسمات الشخصية للمهاجر، والحالة المالية المتصورة للمهاجر، والحاجة إلى الرشوة. وبالمقارنة بالمعابر البرية والبحرية، فإن تهريب المهاجرين جواً أعلى تكلفةً ولكن أكثر أماناً بصورة عامة للمهاجرين. وكقاعدة عامة، يغلب أن تكون عمليات التهريب، التي تنطوي على السفر مسافات طويلة واستخدام وسائل أكثر تطوراً وتتسم بالسرعة، باهظة التكلفة. وعادةً ما يرتبط ارتفاع السعر بارتفاع احتمالات نجاح عمليات التهريب، وإن كان السعر الباهظ لا يضمن في ذات الوقت أمان ونجاح عملية التهريب مهما كانت وعود المهرب. وتفيد الدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين بأن أجرة عملية التهريب باستخدام الخطوط الجوية تتراوح بين حوالي ١٥ ٠٠٠ دولار و٣٠ ٠٠٠ دولار من جنوب آسيا إلى أوروبا ومن حوالي ٢٧ ٠٠٠ دولار إلى ٤٧ ٠٠٠ دولار من جنوب آسيا إلى الولايات المتحدة.

٤٢- وقد يقدم مهربو المهاجرين أيضاً مخططات ضمان مختلفة، كأن يتعهدوا بأنه في حال اكتشاف المهاجر المهرب، فسوف يُهرَّب مرة أخرى دون تحمل تكاليف إضافية. وتشتمل أشكال الضمان الأكثر تطوراً أيضاً على الاستعانة بطرف ثالث يُعهد إليه بحفظ أجرة المهرب وعدم صرفها له كلياً أو على أقساط إلا وفق المراحل المتفق عليها. وتشكل هذه الضمانات أداة مهمة لجذب المزيد من الزبائن وأيضاً السماح للمهربين بزيادة أسعارهم زيادة كبيرة. ويبدو أن استخدام مخططات الضمان في عمليات التهريب لمسافات طويلة يدل أيضاً على مستوى عالٍ من الاحتراف بالإضافة إلى أرباح عالية ومعدلات نجاح جيدة.

٤٣- ورغم صعوبة التأكد من هامش الربح للمهربي المهاجرين جواً، بالنظر إلى أنه يعتمد إلى حد كبير على طريقة العمل المستخدمة، فإنه يعتبر عموماً مرتفعاً. وبصفة عامة، يمكن افتراض أنه أعلى بكثير من ٥٠ في المائة.

٤٤- وتجري بعض عصابات التهريب معاملاتها المالية من خلال أنظمة غير رسمية على غرار الحوالات المالية. ويتقاضى المهرب ("الوسيط") في بلد المنشأ الأموال نقداً ويرتب دفع أجور المهربيين الآخرين في بلد العبور أو بلد المقصد.

٤٥- وكثيراً ما تحدد القدرة على تحمل التكاليف والقدرة الشرائية المقصد الذي يختاره المهاجرون وأسرهم. فالقادرون منهم يدفعون أجرة مرتفعة لاستخدام أساليب التهريب المتطورة والسريعة والسفر إلى الأماكن المرغوبة. أما الأشخاص الأقل قدرة، فقد لا يتمكنون إلا من دفع مصاريف عمليات تهريب بطيئة وبسيطة إلى وجهة قريبة من مكان المنشأ. وبالنسبة إلى الكثير من المهاجرين، وخاصة أولئك الذين يُهرَّبون إلى وجهات بعيدة، قد تنشأ عن الحاجة إلى سداد أجور المهربيين تبعات كبيرة، عادةً ما تستنزف الكثير من أصولهم المالية ومدخراتهم وكذلك أصول أسرهم ومدخراتهم في حالات كثيرة. وكثيراً ما يقترضون الأموال من الأقارب والأصدقاء أو من المصارف أو مقرضي الأموال أو المهربيين. ومن شأن الاستدانة لسداد الأثمان المرتفعة لعمليات تهريب المهاجرين جواً، بالاقتران مع الوضع غير النظامي للمهاجرين في بلدان العبور وبلدان المقصد، أن تزيد من احتمالات تعرضهم للاستغلال وجرائم الاتجار بالأشخاص.

٤٦- ورغم أن الأفراد، الذين يسهلون المعاملات المالية غير الرسمية، ومقرضي الأموال، الذين يساعدون على تهريب المهاجرين بتزويدهم بالمال اللازم لسداد أجور المهربيين، يؤدون دوراً مهماً في هذا الشأن، فإن دورهم يُغفل أحياناً. ومع أن هذه الفئات من الأشخاص تدير أعمالها التجارية بصورة مستقلة عن تهريب المهاجرين، فهي تستفيد منهم، وليس هذا فحسب، بل هي أيضاً جهات ميسرة مهمة، ولا سيما إذا كانت أجور المهربيين مرتفعة وكانت عمليات التهريب تتطلب إجراء معاملات مالية لتغطية تكاليفها ودفع أموال لمختلف المهربيين المعنيين على طول الدروب المؤدية إلى وجهات بعيدة.

باء- اعتبارات السياسات العامة

٤٧- يمكن أن يتسم تهريب المهاجرين جواً بالخصائص التالية:

(أ) أنه جريمة مرجحة للغاية مع ضالة احتمالات الكشف عنها ومعاقبة المنظمين؛

(ب) أنه عادةً ما ينطوي على ضروب من إساءة استعمال الوثائق (ولاسيما الوثائق الاحتيالية مثل الوثائق المزيفة والمزورة والوثائق الأصلية المتحصّل عليها أو المستخدمة بطريقة احتيالية)، ويؤدي فيه الفساد أيضاً دوراً مهماً؛

(ج) أنه يمكن استعمال الدروب الجوية لتهديب المهاجرين مباشرةً إلى بلد المقصد، ولكن كثيراً ما يُستخدم تهريب المهاجرين جواً بالاقتران مع التهريب براً و/أو بحراً لجلب المهاجر إلى أقرب ما يكون من المقصد؛

(د) أن تهريب المهاجرين جواً يتيح قطع مسافات بعيدة في فترة زمنية قصيرة، ولكن المسار الجوي الفعلي الذي يستخدمه المهربون يمكن أن يكون معقداً للغاية، ويضم بلدانا وقارات مختلفة؛

(هـ) أن تهريب المهاجرين جواً جريمة متطورة، تتطلب في كثير من الأحيان من المهرب دراية واسعة وعلاقات جيدة وقدرة على تكييف الدروب لمواجهة الظروف المتغيرة؛

(و) أن المهاجر المهرب يمكن أن يكون أي شخص، بمن في ذلك اللاجئ؛

(ز) أن تهريب المهاجرين جواً - وتهريب المهاجرين عموماً - ظاهرة معقدة يتعذر علاجها بكل واحد أو بأساليب بسيطة.

٤٨- وبرتوكول مكافحة تهريب المهاجرين هو الصك القانوني الوحيد المتفق عليه دولياً لمنع تهريب المهاجرين ومكافحته. ومن أجل معالجة تعقيدات مشكلة تهريب المهاجرين بأي شكل من أشكال النقل، من المهم أن تصدّق الدول على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبرتوكول مكافحة تهريب المهاجرين أو أن تنضم إليهما وأن تنفذ الالتزامات المتعلقة بهذا الشأن من خلال قانونها الداخلي. وهناك بلدان لا يوجد لديها بعد تشريعات محددة بشأن تهريب المهاجرين والجرائم ذات الصلة، مما يعني أنه يمكن للمهربيين العمل بمنأى نسبي من العقاب. وتجريم تهريب المهاجرين، وفق المقتضيات المحددة في البروتوكول، بما في ذلك العنصر المتعلق بتحقيق "منفعة مالية ومنفعة مادية أخرى"، هو شرط أساسي مسبق للتصدي الفعال لتهريب المهاجرين.

٤٩- ويجب أن يترافق تعزيز التشريعات الوطنية ووضع سياسات شاملة لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين براً وبحراً وجواً بصورة وثيقة مع تدابير تحمي حقوق المهاجرين المهربيين واللاجئين. ويؤكد بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين (المادة ١٦ والمادة ١٩، الفقرة ١) مجدداً على أهمية توفير الحماية والمساعدة للمهاجرين المهربيين، بما في ذلك من خلال الاحترام الكامل للأحكام السارية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين. وبوجه خاص، تنسك الفقرة ١ من المادة ١٩ من البروتوكول بمبدأ عدم الإعادة قسراً. وقد ورد هذا المبدأ في الأصل في المادة ٣٣ من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، وينص على حق اللاجئ في عدم طرده أو رده "بأية صورة من الصور" إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو بسبب آرائه السياسية أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة.

٥٠- وتواجه بعض البلدان مشكلة تهريب المهاجرين من خلال تشديد ضوابط الهجرة وتعزيز مراقبة الحدود. ومع ذلك، وحسبما لوحظ في الدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين، فإن التدابير

الرامية إلى تشديد مراقبة الحدود أو تخفيفها قد تزيد أو تنقص من احتمالات الكشف عن المهاجرين المهربين، ولكن الاكتفاء بها يؤدي عادة إلى تغيير مسارات الدروب بسرعة لا إلى حدوث تغيير في العدد الإجمالي للمهاجرين المهربين. وكثيراً ما تزيد إجراءات المراقبة الحدودية الأكثر صرامة من الخطر على المهاجرين وتتيح المزيد من فرص الربح للمهربين. أما في السياق المحدد لتهريب المهاجرين جواً بالاستعانة بوثائق أصلية مستخدمة أو متحصل عليها بطريقة احتيالية، فإن تدابير مراقبة الحدود لا تحل بمفردها المشكلة. وبناء على ذلك، من المهم تكملة جهود مراقبة الحدود بتحسين التعاون في التحقيقات والملاحقات القضائية. ويلزم الاستعانة بخبراء متخصصين ذوي مهارات رفيعة في مجالات التحري والتحقيق والملاحقة القضائية في هذا الشأن.

٥١- ويمكن لتهريب المهاجرين، ولا سيما تهريب المهاجرين جواً، أن يحقق أرباحاً كبيرة للمجرمين الضالعين فيه. وفي بعض الدول، ما زالت تدابير إنفاذ القوانين ضعيفة وقلماً تؤدي التحقيقات إلى ملاحقات قضائية وإدانات. وتركز بلدان أخرى الكثير من جهودها الرامية إلى مكافحة التهريب على الكشف عن المهاجرين المهربين، ولكنها لا تبذل الكثير للكشف عن المهربين وملاحقتهم قضائياً، ولا سيما المنظمون والممولون الذين عادةً ما لا يشاركون مباشرة في نقل المهاجرين عبر الحدود. وفي هذه الظروف، يبقى تهريب المهاجرين جريمة جذابة ومنخفضة المخاطر وعالية الربح. ويجب تطوير وترسيخ القدرة على التحري والتحقيق بالاستناد إلى المعلومات الاستخباراتية بهدف تفكيك شبكات تهريب المهاجرين وتقديم المهربين إلى العدالة ومصادرة عائدات الجريمة. وكما هو الحال بالنسبة إلى العديد من الأنشطة الإجرامية، فإن تهريب المهاجرين يمارس بغرض الربح، وعليه فإن تخفيض المكاسب المالية قد يساعد على تقليل مستويات انتشار هذه الجريمة. وفي الوقت نفسه، من المهم التصدي للفساد بشكل منهجي. وانتشار الفساد على الحدود وداخل السلطات القنصلية وسلطات الهجرة هو من العوامل التي تهيئ السبيل لتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. ولا يمكن أن تنجح مكافحة تهريب المهاجرين إلا إذا طبقت الآليات والتدابير المتعلقة بمكافحة الفساد.

٥٢- ويتطلب التصدي لشبكات التهريب برمتها اتباع سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية وصانعي السياسات نهجاً عبر وطني. كما أن تحسين التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي من الشروط المسبقة لنجاح التحقيق مع مهربي المهاجرين وملاحقتهم قضائياً، واستكشاف اتجاهات هذه الجريمة وخصائصها وتحليلها، ووضع سياسات وقوانين من أجل معالجة جوانب كثيرة من هذه الظاهرة. ومن المحتمل أن عمليات المواجهة الوطنية أو حتى الثنائية لتهريب المهاجرين لن تؤدي إلا إلى انتقال دروب التهريب إلى بلدان أخرى. ومن ثم، فإن الحاجة ماسة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي فيما بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد.

٥٣- واتباع نهج كلي لمواجهة مشكلة تهريب المهاجرين يعني عدم الاكتفاء بمراعاة جغرافية الجريمة، بل أيضاً مختلف العوامل المساهمة فيها. وتنطوي جريمة تهريب المهاجرين على مجموعة من عناصر الطلب والعرض وتستلزم استراتيجية شاملة تراعي تعقد هذه العوامل. وبناء على ذلك، من المهم زيادة المعرفة بتلك الأمور كي تسترشد بها السياسات والتدابير القائمة على الأدلة والرامية إلى منع تهريب المهاجرين ومكافحته. ومما يغفل القدرة على تقديم ملاحظات بارعة واستخلاص

استنتاجات مفيدة بشأن تهريب المهاجرين القصور في بحث وتوثيق جوانب كثيرة من هذه الظاهرة مع وجود فجوة في الدراسات التحليلية في هذا الشأن.

٥٤- وكثيراً ما تؤدي الظروف الاجتماعية-الاقتصادية وانعدام الأمن والكوارث البيئية إلى حركات هجرة كبيرة. وينبع الطلب على تهريب المهاجرين إلى حد كبير من ضعف فرص الهجرة القانونية ومبادرة المهريين إلى تصيد الراغبين في الهجرة وتزويدهم بمعلومات مضللة. ويدعو بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين صراحةً الدول الأطراف إلى ترويج أو تعزيز، حسب الاقتضاء، البرامج الإنمائية والتعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع مراعاة الواقع الاجتماعي-الاقتصادي للهجرة، وإيلاء اهتمام خاص للمناطق الضعيفة اقتصادياً واجتماعياً، من أجل معالجة الأسباب الاجتماعية-الاقتصادية الجذرية لتهريب المهاجرين، مثل الفقر والتخلف.

٥٥- ويمكن الحد من الطلب على تهريب المهاجرين بتوسيع فرص الهجرة النظامية وتيسير الحصول على وثائق السفر العادية واستخدام إجراءات السفر الاعتيادية. ومن شأن إتاحة فرص للهجرة النظامية بشكل أكبر في بلدان المنشأ ومخيمات اللاجئين، بما في ذلك توسيع مكاتب الهجرة واللجوء في مناطق المنشأ، أن يقلل فرص المهريين.

رابعاً- إرشادات بشأن تدابير التصدي

٥٦- تُفصّل ورقات المعلومات الأساسية السابقة، التي أعدتها الأمانة (انظر [CTOC/COP/WG.7/2017/3](#)، و [CTOC/COP/WG.7/2017/4](#)، و [CTOC/COP/WG.7/2018/2](#))، شروط التجريم المنصوص عليها في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما اعتبار وجود "منفعة مالية ومنفعة مادية أخرى" عنصراً أساسياً في جرائم تهريب المهاجرين. والأحكام التالية من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين مرتبطة ارتباطاً أساسياً بموضوع هذه الورقة:

- (أ) تجريم تهريب المهاجرين وفقاً للتعريف الوارد في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين (المادة ٣؛ والمادة ٤؛ والمادة ٦، الفقرة ١ (أ))؛
- (ب) تجريم الأفعال المتعلقة بوثائق السفر أو وثائق الهوية (المادة ٦، الفقرة ١، (ب))؛
- (ج) تجريم تمكين المهاجرين المهريين من البقاء (المادة ٦، الفقرة ١ (ج))؛
- (د) تجريم الشروع في ارتكاب الجرائم المتعلقة بتهريب المهاجرين أو الجرائم ذات الصلة والمساهمة فيها كشريك وتنظيم وتوجيه أشخاص آخرين لارتكابها (المادة ٦، الفقرة ٢)؛
- (هـ) عدم تجريم المهاجرين بسبب تهريبهم (المادة ٥، ووفقاً للفقرة ٤ من المادة ٦).

٥٧- وتناولت مذكرة سابقة من الأمانة ([CTOC/COP/WG.7/2012/3](#)) بالتفصيل شروط الحماية والمساعدة العامة. ومن الأحكام الرئيسية لبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، التي لها أهمية بالغة في سياق تهريب المهاجرين جواً، ما يلي:

- (أ) حماية حقوق المهاجرين المهريين (المواد ٢ و ٤ و ١٦)؛

(ب) عدم التمييز ضد المهاجرين المهريين (المادة ١٩، الفقرة ٢)؛

(ج) عدم تدخل بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين في الحقوق والالتزامات والمسؤوليات الأخرى للدول والأفراد المنصوص عليها في القانون الدولي، بما في ذلك موثيق حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين، بما يشمل عدم الإعادة القسرية (الفقرة ١ من المادة ١٩)؛

(د) الامتثال لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية في حال احتجاز المهاجرين المهريين (المادة ١٦، الفقرة ٥).

٥٨ - وأشار بالتفصيل إلى المسائل المتعلقة بإدارة الحدود، وصحة الوثائق، والتحرري والتنسيق والملاحقة القضائية بشأن تهريب المهاجرين في مذكرات سابقة أعدتها الأمانة.^(١) ومن الأحكام الرئيسية المنصوص عليها في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي لها أهمية بالغة في سياق تهريب المهاجرين جواً، ما يلي:

(أ) التدابير الحدودية لمنع وكشف تهريب المهاجرين (المادة ١١، الفقرة ١، من البروتوكول)؛

(ب) منع استخدام وسائل النقل التي يشغلها الناقلون التجاريون لتهريب المهاجرين (المادة ١١، الفقرات من ٢ إلى ٤، من البروتوكول)؛

(ج) تنفيذ وتعزيز إجراءات أمن الوثائق ومراقبتها لمنع تهريب المهاجرين (المادة ١٢ من البروتوكول)؛

(د) التحقق من شرعية الوثائق وصلاحياتها بناء على طلب دولة أخرى (المادة ١٣ من البروتوكول)؛

(هـ) توفير التدريب المتخصص بشأن تهريب المهاجرين (المادة ١٤، الفقرتان ١ و ٢، من البروتوكول)؛

(و) مسؤولية الأشخاص الاعتباريين (المادة ١٠ من الاتفاقية)؛

(ز) تحديد الولاية القضائية السارية على قضايا تهريب المهاجرين (المادة ١٥ من الاتفاقية)؛

(١) مذكرة من الأمانة بشأن التحديات والممارسات الجيدة في مجال تجريم تهريب المهاجرين والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه قضائياً (CTOC/COP/WG.7/2012/2). ومذكرة من الأمانة بشأن التحديات والممارسات الجيدة في مجال منع تهريب المهاجرين (CTOC/COP/WG.7/2012/4)، تتناول أيضاً مسائل مراقبة الحدود وسلامة الوثائق. وورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة بشأن الممارسات الجيدة في مجال إنشاء مراكز مشتركة بين عدة وكالات (CTOC/COP/WG.7/2013/3). وورقة معلومات أساسية من الأمانة بشأن الممارسات الجيدة في مجال أساليب التحري الخاصة (CTOC/COP/WG.7/2013/2). وورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة بشأن استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بتهريب المهاجرين (CTOC/COP/WG.7/2017/3)، تتناول أيضاً مسائل من قبيل أساليب التحري الخاصة في قضايا تهريب المهاجرين وحماية الشهود وتوفير الحماية والمساعدة لضحايا الجرائم. وورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة بشأن تدابير العدالة الجنائية، بما في ذلك التعاون الدولي، في التحقيقات مع مرتكبي عمليات تهريب المهاجرين وملاحقتهم قضائياً (CTOC/COP/WG.7/2018/2)، تتناول أيضاً مسائل من قبيل آليات تنسيق متعددة التخصصات واستخلاص المعلومات من المهاجرين المهريين وإجراء المقابلات معهم.

(ح) تدابير لتشجيع مهربي المهاجرين على التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادة ٢٦ من الاتفاقية)؛

(ط) تجريم المشاركة في جماعة إجرامية منمّمة (المادة ٥ من الاتفاقية)؛

(ي) أساليب التحري الخاصة (المادة ٢٠ من الاتفاقية).

٥٩- وأشار بتفصيل مستفيض إلى المسائل المتعلقة بالتحقيقات المالية ومصادرة الموجودات والعائدات المرتبطة بتهرب المهاجرين وحجزها، وكذلك النزاهة والفساد وعرقلة سير العدالة في مذكرتي معلومات أساسية سابقتين أعدتهما الأمانة (CTOC/COP/WG.7/2015/4) و (CTOC/COP/WG.7/2017/3). ومن الأحكام الرئيسية المنصوص عليها في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتي لها أهمية بالغة في سياق تهريب المهاجرين جواً، ما يلي:

(أ) تجريم غسل عائدات الجريمة (المادة ٦ من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية)؛

(ب) تجريم الفساد وتدابير مكافحته (المادتان ٨ و ٩ من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)؛

(ج) تجريم عرقلة سير العدالة (المادة ٢٣ من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية)؛

(د) مصادرة موجودات وعائدات الجريمة وضبطها (المواد ١٢-١٤ من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية).

٦٠- وأشار بالتفصيل إلى التعاون الدولي في شؤون العدالة الجنائية في مذكرات معلومات أساسية سابقة أعدتها الأمانة (CTOC/COP/WG.7/2012/5) و (CTOC/COP/WG.7/2013/4) و (CTOC/COP/WG.7/2017/3) و (CTOC/COP/WG.7/2018/2). وتناقش ورقة المعلومات الأساسية هذه، التي أُعدت من أجل الاجتماع السادس للفريق العامل، مسألة تبادل المعلومات بشأن تهريب المهاجرين كشكل من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما يتماشى مع المادة ١٠ من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين والمادة ٢٨ من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومن الأحكام الرئيسية المنصوص عليها في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي لها أهمية بالغة في سياق تهريب المهاجرين جواً، ما يلي:

(أ) تبادل المعلومات (المادة ١٠ من البروتوكول والمادة ٢٧ من الاتفاقية)؛

(ب) التعاون في مجال مراقبة الحدود (المادة ١١، الفقرة ٦، من البروتوكول)؛

(ج) التعاون في مجال إنفاذ القانون (المادة ٢٧ من الاتفاقية)؛

(د) التحقيقات المشتركة (المادة ١٩ من الاتفاقية)؛

(هـ) التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المادة ١٣ من الاتفاقية)؛

(و) التعاون الدولي لأغراض التصرف في عائدات الجريمة المصادرة أو الممتلكات

المصادرة (المادة ١٤ من الاتفاقية)؛

- (ز) تسليم المجرمين (المادة ١٦ من الاتفاقية)؛
- (ح) المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ١٨ من الاتفاقية)؛
- (ط) نقل الأشخاص المحكوم عليهم (المادة ١٧ من الاتفاقية)؛
- (ي) التعاون في التدريب (المادة ١٤، الفقرتان ٢ و٣، من البروتوكول، والمادة ٢٩ من الاتفاقية)؛
- (ك) التعاون في مجال المساعدة التقنية (المادة ١٤، الفقرة ٣، من البروتوكول، والمادة ٣٠ من الاتفاقية).

خامساً - أدوات أساسية وموارد مرجعية موصى بها

٦١- فيما يلي مجموعة مختارة من الأدوات والموارد المرجعية التي يمكن الحصول عليها من الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب). ويمكن الاطلاع على لمحة شاملة عن جميع الأدوات والموارد المرجعية المتعلقة بتهريب المهاجرين على الرابط التالي: www.unodc.org/unodc/en/human-trafficking/publications.html?ref=menuside.

ورقة مناقشة: تهريب المهاجرين جواً

٦٢- تستقصي هذه الورقة، التي صدرت في عام ٢٠١٠، أساليب العمل المستخدمة في تهريب المهاجرين جواً بصفة خاصة، وتتطرق إلى مختلف التحديات التي ينطوي عليها التصدي لهذه المسألة.

الدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين، ٢٠١٨

٦٣- تبين الدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين، ٢٠١٨- وهي الدراسة الأولى من هذا النوع التي يصدرها المكتب- أن دروب تهريب المهاجرين تؤثر في كل جزء من العالم. وهي تستند إلى استعراض مستفيض للبيانات والمؤلفات الموجودة وتتيح استبصار الاتجاهات القائمة ودروب التهريب وسمات المهريين والمهريين المميزة.

تهريب المهاجرين في آسيا والمحيط الهادئ: الاتجاهات الراهنة والتحديات ذات الصلة، ٢٠١٨

٦٤- تستكمل هذه المادة البحثية المنشور الصادر عن المكتب في عام ٢٠١٥ بشأن تهريب المهاجرين في آسيا والمحيط الهادئ.

دليل التدريب الأساسي على التحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية لمرتكبيه

٦٥- أعد المكتب هذا الدليل العملي وأداته التدريبية من أجل ممارسي العدالة الجنائية في شتى أنحاء العالم. وقد صُممت كل نميطة تدريبية بشكل ييسر تكييفها وفقاً لاحتياجات المناطق والبلدان المختلفة، ويمكن الاستناد إليها في تحسين أو تكملة البرامج التدريبية التي وضعتها معاهد التدريب الوطنية.

دليل التدريب المتعمق لاستقصاء وملاحقة عمليات تهريب المهاجرين

٦٦- يستند هذا المنشور الصادر عن المكتب إلى دليل التدريب الأساسي ويسعى إلى مواصلة تعزيز الفهم المشترك للمفاهيم والنهج ذات الصلة بالتصدي لمشكلة تهريب المهاجرين. ويتيح الدليل نهجاً عملياً حيال التحقيق في جرائم تهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبيها قضائياً من خلال عرض ممارسات واعدة تم جميع بلدان المنشأ والعبور والمقصد، بصرف النظر عن نظمها القانونية.

الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها

٦٧- يهدف هذا الدليل التشريعي إلى مساعدة الدول على تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها. ويمكن العثور عليه تحت عنوان "الأدلة التشريعية" في بوابة إدارة المعارف المعروفة باسم "بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة" (بوابة "شيرلوك").

إطار العمل الدولي لتنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين

٦٨- هذا المنشور هو أداة لتقديم المساعدة التقنية للدول الأطراف والجهات الفاعلة من غير الدول لمساعدتها على استبانة ومعالجة الثغرات التي تشوب تصديها لتهريب المهاجرين وفقاً للمعايير الدولية. وهو يقترح نهجاً شاملاً لمنع تهريب المهاجرين ومكافحته يستند إلى الصكوك الدولية، والتعهدات السياسية، والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات في هذا الشأن. ويتضمن الجزء الثاني من إطار العمل الدولي استعراضاً عاماً، في شكل أربعة جداول، بشأن المواضيع التالية: الملاحقة القضائية والتحقيق؛ والحماية والمساعدة؛ والمنع؛ والتعاون والتنسيق.

ورقة مناقشة: الفساد وتهريب المهاجرين

٦٩- تهدف ورقة المناقشة هذه إلى مساعدة صناع السياسات والممارسين على منع الفساد المتصل بتهريب المهاجرين والتصدي له. وتستعرض الأدلة المتاحة بشأن الصلات القائمة بين الفساد وتهريب المهاجرين، بما في ذلك الطريقة التي يُسهل بها الفساد تهريب المهاجرين ويُقوض الجهود المبذولة للسيطرة عليه. كما تستعرض مختلف أشكال الفساد المرتبطة بتهريب المهاجرين، في القطاعين العام والخاص على السواء، وتتضمن أمثلة على حالات تهريب مهاجرين كان الفساد من عناصرها.

دليل تنمية القدرة على الفحص العلمي الجنائي للوثائق

٧٠- أُعد هذا الدليل لكي يستعمله الموظفون في كل من البلدان المانحة والبلدان المستفيدة في جهودهم الرامية إلى تكوين وبناء وتعزيز القدرات في مجال الفحص العلمي الجنائي للوثائق ونشر المعلومات الاستخباراتية. ويمكن الحصول على برنامج تدريبي مناسب ودليل للمدرسين عند الطلب. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الاطلاع على أربع أدوات للتعليم الإلكتروني على الموقع الشبكي التالي:

www.unodc.org/elearning/en/courses/course-catalogue.html#security